بتاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الخامس] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:



❋ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❋

اللهم إنا نسألك علمًا نافعًا وعملاً صالحًا:

قال الناظم ﵀:

٤١- وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا	يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢- كَذَا أُوْلاَتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ	كَأَذْرِعَاتٍ فِيْهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

- ما زال المؤلف ﵀ يتكلم عن النيابة في الإعراب، وهذان البيتان يتكلمان عن **(جمع المؤنث السالم)** فقال:

«وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا»: يعني الجمع الذي جمع بألف وتاء، فمن كلمة «جُمِعَا» نفهم أن الألف والتاء مزيدتان، فيغني ذلك عن قول المؤلف، وهو جمع المؤنث السالم.

«يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا»: فأما الجر فهو على الأصل، ولكن أراد المؤلف أن يبين لنا أن علامة الجر هي كذلك علامة النصب هنا، فجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نيابة على الفتحة.

مثال: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ ، ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ لاحظ:

﴿ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ معطوفة على ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ وهي اسم إن منصوب فبالتالي تكون منصوبة بالكسرة.

﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾: منصوبة بالكسرة، ﴿وَٱلْأَرْضَ ﴾ منصوبة بالفتحة لأنها اسم مفرد.

فالمقصود: أن هذا الجمع الذي يجمع بالألف والتاء المزيدتين علامة جره وعلامة نصبه واحدة وهي الكسرة.

- ملحوظة: التاء والألف إذا لم تكونا مزيدتين فإنه لا يجمع هذا الجمع، ولا يعرب إعراب المؤنث السالم، ولا يكون داخلا في هذا المفهوم، مثل: (أبيات – أموات – قضاة): الألف هنا حرف أصلي، فبالتالي لا تنصب بالكسرة، ولكن تنصب بالفتحة.

كذلك: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾: نُصِبت بالفتحة لأن التاء أصلية وليست مزيدة.

وكذلك: (أن **أبياتًا** قرأتُها أعجبتني): اسم إن منصوب بالفتحة.

«**كَذَا أُوْلاَتُ**»: يقول: يُلحَق بجمع المؤنث السالم كلمات منها (أولات) بمعنى صاحبات كما أن (أولو) بمعنى صاحب في المذكر، و(أولات) لا مفرد لها من لفظها، وهي ملحقة بجمع المؤنث السالم، فتنصب بالكسرة.

«**وَالَّذِي اسْمَـا قَدْ جُعِلْ**»: يعني بعض الأماكن يطلق عليها اسم صورته صورة جمع مذكر السالم مثل: (أذرعات – عرفات) فهذه ملحقة بجمع المؤنث السالم، ولا يتحقق فيها تعريف جمع المؤنث السالم (بأن تكون مجموعة بألف وتاء مزيدتين، ولها واحد من لفظها).

مثال: (إن أولات العلم قديرات)، (سكنت أذرعات)، (زرت عرفات):

(أولات): اسم إن منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه ملحق بجمع مؤنث سالم.

(أذرعات – عرفات) تكون منصوبة مع التنوين، **وهناك وجه ثانٍ**: أنها منصوبة بغير تنوين، **وهناك وجه ثالث**: أنها تعرب إعراب الممنوع من الصرف، لكن **المقصود** أن من أوجه الإعراب هنا أن تكون ملحقة بجمع المؤنث السالم وتنصب بالكسرة.

- **إذا** هذا البيتان يتحدثان عن جمع المؤنث السالم، وأن علامة النصب فيه الكسرة نيابة عن الفتحة، وأما علامة الجر والرفع فهي على الأصل (الجر بالكسرة والرفع بالضمة).

ثم قال ﷺ:

٤٣- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ	مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

- أيضا في هذا البيت يتحدث عن باب آخر مما تدخله النيابة، وهو **(الممنوع من الصرف)**، ولم يُفَصِّل في هذا الباب لأنه سيأتينا كفصل مستقل، وسيأتي التفصيل في مسائله، وستأتي أنواعه وما يمنع من الصرف لعلة واحدة، وما يمنع لعلتين، وغير ذلك.

«**وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ**»: يُنَبه على أن الممنوع من الصرف علامة الجر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة، وأما الرفع فيبقى على أصله (الضمة)، وكذلك النصب يبقى على (الفتحة).

تقول: (عن عثمانَ رضي الله عنه) ، (مررت بأحمدَ / أو بزيدَ) ، (عن عائشةَ رضي الله عنها):

(عثمان): مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وستأتي أسباب المنع من الصرف.

و(أحمد – يزيد – عائشة): كذلك ممنوع من الصرف مجرور بالفتحة.

- فنستفيد من هذا البيت أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة، والصرف هو التنوين فالأسماء الممنوعة من الصرف هي الممنوعة من التنوين، تقول: (أحمدُ – يزيدُ)، ولا تقول: (أحمدٌ – يزيدٌ)

«مَا لَمْ يُضَفْ»: **انتبه**: الممنوع من الصرف يجر بالفتحة إلا إذا أضيف، فإن كان مضافًا فإنه لا يجر بالفتحة، وإنما يرجع للأصل فيجر بالكسرة.

مثال: (انظر إلى مساجدَ كثيرة):

(مساجدَ): ممنوع من الصرف مجرور بالفتحة، لكن إذا أضفتها فقلت: (انظر إلى مساجدِ تونس) لاحظ أن (مساجدِ) هنا مضاف، و(تونس) مضاف إليه، فإنك تقول (مساجدِ) ولا تقول (مساجدَ) فإنها ترجع إلى الأصل فتجر بالكسرة، والسبب الإضافة.

«أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ»: استثناء آخر، وهو إذا جاء الممنوع من الصرف بعد (أل)، و«رَدِفْ»: أي رديفًا لـ(أل)، كقولك: (انظر إلى المساجدِ) لاحظ أنك لم تقل: (المساجدَ) لأنها ممنوعة من الصرف، وإنما (المساجدِ) لأنه جاء بعد (أل) فإنه يجر بالكسرة، ولا يجر بالفتحة.

- الخلاصة: الممنوع من الصرف علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا أضيف أو جاء بعد (أل).

ثم قال المؤلف رحمه الله:

٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّوْنَا	رَفْعًا وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا
٤٥- وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ	كَلَمْ تَكُوْنِي لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ

- يتكلم هنا عن النيابة في الأفعال، وهو ما يطلق عليه (**الأفعال الخمسة**)، فكل ما سبق كان من باب النيابة في الأسماء، قال:

«وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّوْنَا»: يعني الفعل الذي على وزن (يفعلان – تفعلان)، وهو أي فعل اتصل به ألف الاثنين سواء كان للمخاطب (أنتما تذهبان) أو الغائب (هما يذهبان)، فإنه في هذه الحالة يرفع بثبوت النون «رَفْعَا» أي في حالة الرفع، تقول: (الطالبان يفهمان الدرس).

- ما الفرق بين الألف في (الطالبان – ويفهمان)؟

الأولى (الطالبان): علامة رفع، لأنها مثنى مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

والثانية (يفهمان): الألف فاعل، فـ(يفهم) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، أو لأنه اتصل به ألف الاثنين، وألف الاثنين: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل[١].

«وَتَدْعِيْنَ»: أي وكذلك الفعل المضارع الذي اتصلت به ياء المخاطبة، ولا تكون إلا للخطاب، فلا تأتي للغيبة، فأي فعل على وزن (تفعلين)، هو من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، تقول: (أنت تفهمين الدرس): فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع ثبوت النون، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

«وَتَسْأَلُونَا»: الفعل الذي اتصلت به واو الجماعة، وقد يكون للخطاب (أنتم تفهمون)، وقد يكون للغيبة (هم يفهمون)، يعني: يأتي على وزن (يفعلون وتفعلون).

- إذا: أوزان الأفعال الخمسة (يفعلان – تفعلان – يفعلون – تفعلون – تفعلين)، هذا **الضابط المعدود** (الخمسة أوزان)، أما **الضابط المحدود**: فهو كل فعل اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ثم قال –بعد أن أعلمنا بعلامة الرفع–:

«وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالْنَّصْبِ سِمَهْ»: أي وحذف هذه النون في حالة النصب والجزم علامة، فهذه الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها.

«كَلَمْ تَكُوْنِي»: مثال، فـ(لم): أداة جزم، (تكوني): فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة الجزم حذف النون، (لاحظ: لم تقل تكونين)، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(١) تذَكَّر: تحدد نوع الضمير، ثم علامة البناء، ثم الموقع الإعرابي.

«لِتَرُوْمِي»: مثال كذلك، فاللام: لام الجحود (بعد الكون المنفي)، الفعل المضارع[1] بعدها منصوب بأن مضمرة، وعلامة النصب حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾:

لاحظ: الفعل الأول مجزوم بـ(لم)، والثاني منصوب بـ(لن)، وكلاهما علامة نصبه حذف النون.

قال المؤلف رحمه الله:

٤٦- وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا	كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧- فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيْهِ قُدِّرَا	جَمِيْعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ	وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

- شرع المؤلف رحمه الله في بيان (**الأسماء المعتلة**)، أي المختومة بالألف أو الياء[2].

«وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ»: يعني سم الاسم معتلا:

«مَا .. كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا»: أي ما يكون كالأمثلة التي أذكرها لك، فـ(المصطفى) هو الاسم المختوم بألف لازمة، و(المرتقِي) هو الاسم المختوم بياء لازمة قبلها كسر (ولابد) فإذا لم يتحقق هذا الضابط لم يكن الاسم معتلا، أما قبل الألف فإنها قطعا تكون مسبوقة بفتح.

- نستفيد من هذا البيت أن الأسماء التي ختمت بالألف والياء (حروف العلة) مثال المصطفَى والمرتقِي فإن إعرابها كما سيأتي:

«فَالأَوَّلُ»: يعني مثل «الْمُصْطَفَى» وهو كل اسم ختم بألف لازمة.

«الإِعْرَابُ فِيْهِ قُدِّرَا»: فالإعراب في كلمة (مصطفى – موسى – عيسى) مقدرٌ «جَمِيْعُهُ»: أي رفعًا ونصبًا وجرًا، تقول: (جاء مصطفى – رأيت مصطفى – مررت بمصطفى) لاحظ أن الإعراب لم يتغير، وهو مقدَّر.

---

(١) ستأتينا أدوات نصب الفعل المضارع.

(٢) لاحظ: لا توجد أسماء في اللغة العربية مختوم بالواو.

في المثال الأول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر[١].

وفي المثال الثاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

وفي المثال الثالث: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

«وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا»: أي وهو الاسم المقصور، وهو ما كان مختوما بألف لازمة، وإعرابه دائمًا مقدرٌ، والمانع من ظهوره التعذر.

«وَالْثَّانِ»: يشير إلى «الْمُرْتَقِي».

«مَنْقُوصٌ»: أي يطلق عليه الاسم المنقوص، وهو ما كان مختومًا بياء لازمة قبلها كسر ... فهل العمل فيه كالعمل في المقصور؟ ⟵ أما الرفع والجر فنعم، وأما النصب فيختلف، ولهذا قال:

«وَنَصْبُهُ ظَهَرْ»: فالاسم المنقوص في حالة النصب تظهر عليه الحركة، لاحظ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، أما في حالتي الرفع والجر، فقال المؤلف:

«وَرَفْعُهُ يُـنْوَى»: الاسم المنقوص في حالة الرفع يُنْوَى أي يُقَدَّر، تقول: (جاء القاضي - حكم القاضي)، القاضي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثِّقَل.

- لاحظ: الثِّقَل هو المانع مع الاسم المنقوص، بخلاف المقصور فالمانع فيه التَّعَذُّر، فمع الاسم المنقوص قد تظهر عليه الحركة لكن مع ثقل في ظهورها، تقول: (مررت بالساعي) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، ولذا قال المؤلف:

«كَذَا أَيْضًا يُجَرْ»: يعني كذلك الجر «يُـنْوَى».

- الخلاصة: **الاسم المنقوص**: تظهر علامة الإعراب فيه في حالة النصب، أما في حالة الرفع والجر فإن الإعراب يكون مقدرًا، والمانع من ظهور الحركة هو الثقل، أما **الاسم المقصور**: فإن الإعراب فيه مقدر في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر).

---

(١) لاحظ: دائما مع الألف يكون المانع من الظهور التعذر، وقد سبق بيانه.

ثم قال:

٤٩- وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ	أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ
٥٠- فَالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمِ	وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
٥١- والرَّفعَ فيهما انْوِ واحذِفْ جازِمَا	ثلاثَهُنَّ تَقضِ حُكمَا لازِمَا

- بعد أن فرغ من الأسماء التي ختمت بحروف العلة، شرع في (**الأفعال التي ختمت بحروف العلة**) فأضاف الضابط في ذلك، فقال:

«**وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ .. أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ**»: يعني إذا رأيت فعلا آخره ألف أو واو أو ياء «**فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ**»: أي عُرِف بأنه فعلٌ معتل، ثم بدأ يفصل الإعراب في حالة الأفعال المعتلة، فقال:

«**فَالأَلِفَ**»: بدأ بالفعل المعتل بالألف، والأفعال فيها ما هو مختوم بالواو بخلاف الأسماء، فالأسماء من حيث لغتُنا[1] العربية فإنه لا توجد أسماء مختومة بالواو.

«**انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمِ**»: أي استثْنِ علامة الجزم في الألف، فيبقى الرفع والنصب، فالجر هنا غير وارد لأنها أفعال، كما أن الجزم سابقًا غير وارد في الأسماء لأنها لا تجزم، **يعني**: الفعل المعتل بالألف في حالة الرفع والنصب يكون الإعراب فيه مقدر، تقول: (يسعى موسى في المسعى)، (لن يخشى المسلمُ غيرَ اللهِ):

(**يسعى**): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

(**يخشى**): مفعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

- الخلاصة: الفعل المعتل بالألف يكون الرفع والنصب فيه مقدر، واستثنى الجزم من ذلك، وسيتحدث عنه.

«**وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي**»: يتحدث الآن عن الفعل المختوم بالواو والمختوم بالياء في حالة النصب فقط، فيقول:

«**وَأَبْدِ**»: أي وأظهِر علامة النصب في الفعل «**يَدْعُو**» أي المختوم بالواو، والفعل «**يَرْمِي**» أي المختوم بالياء، تقول:

(لن يدعوَ المسلم غير الله – لن يقضيَ القاضي إلا بالحق):

(١) لاحظ الرفع في (لغتنا) لأن حيث لا تضاف إلى المفردات، وإنما تضاف إلى الجمل، وما بعدها يكون خبرا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، قال ابن مالك: «وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ»، وسيأتينا في باب الإضافة.

(يدعوَ – يقضيَ): فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ... هذا بالنسبة للنصب، أما بالنسبة للرفع، قال:

«**والرَّفعَ فيهما انْوِ**»: الضمير هنا في «**فيهما**» يعود على المختوم بالواو والمختوم بالياء، فالرفع فيهما يكون منويًا أي مقدرًا، تقول: (يقضي في المسألة) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثِّقَل.

- الخلاصة: المؤلف ﷺ تكلم هنا عن الرفع والنصب بالنسبة للأفعال المعتلة بالألف والواو والياء، أما **المعتلة بالألف**: فإعرابه مقدر في الرفع والنصب، **وأما المعتل بالواو والياء**: فالنصب ظاهر والرفع مقدر، وبقي الجزم فقال فيه:

«**واحذِفْ جازِمًا .. ثلاثَهُنَّ**»: جَمَع المؤلف ﷺ الجزم في الثلاثة كلها لأن علامة واحدة في الثلاثة أفعال، **يعني**: الفعل المعتل بالألف أو الواو أو الياء فإن علامة الجزم فيه حذف هذا الحرف (حرف العلة الأخير)، تقول: (لم يخشَ – لم يدعُ – لن يقضِ):

(يخشَ): فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة / أو تقول حذف الألف مباشرة.

(يدعُ): فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة / أو تقول حذف الواو مباشرة.

(يقضِ): فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة / أو تقول حذف الياء مباشرة.

كذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ ...﴾[١].

إذًا: هذه الأفعال المعتلة سواء بالألف أو الواو أو الياء فإنها تجزم بحذف حرف العلة ... فإذا فعلت ذلك:

«**تَقضِ**»: وهذا جواب الطلب في الأفعال «**انْوِ – وَأَبْدِ**» وكلها أوامر من المؤلف، والفعل المضارع في جواب الطلب مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، فلا تقول: (تقضي)، وهذا من قُدرة المؤلف ومدى دقته في وضع أمثلة تطابق ما يشرحه.

«**حُكمًا لازِمًا**»: أي حكمًا قطعيًا ثابتًا.

---

(١) لاحظ: الفعل المضارع مجزوم بحذف النون، والواو فاعل.

- **فيتلخص عندنا أن** الأفعال المعتلة بالألف والواو والياء:

- الرفع فيها مقدر.
- وفي حالة الجزم: فالإعراب فيها بالحذف فقط.
- لكن في حالة النصب: الإعراب مقدر مع الألف، ومع الواو والياء فالإعراب ظاهر.

❋ وبهذا فرغنا من هذا الباب العظيم: **باب المعرب والمبني**، وندخل في لقاءنا القادم في باب: **النكرة والمعرفة** ❋

والحمد لله رب العالمين

